وقد تباع في السوق وقد تباع في السوق الحسن النجس والذي مات فيه الفارة وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان رهن عنده هذه الدار بالالف التي عليه منذ شهر ودفعها الي وقبض منه ثم انه بعد ذلك استعار رهائي فاعرها اياه واقام البينة على ذلك وربّ الدار غايب واقام الذي في يده الدار البينة ان الدار دارة اشتراها امس من الغايب الذي يدعي المدعي انه رهنها او قال اشتريتها منه منذ عشرة ايام قال مدعي الرهن يستحق ولا يلتفت لمدعي الشراء ان ينقض البيع اذا كان البايع غايبا وكذا لو ادعى الاستيجار ومكان الرهن رجل يدعي ملك الدار ويقول اشتريتها من الغايب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم يقضي له بالدار وينقض البيع الثاني ويوخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعي ان البايع قبض منه الثمن رجل مات وترك مالا وابنة فاقام رجل البينة ان كان عبده فاعتقه وان ولاه له فاقامت الابنة البينة انه كان عبده فاعتقه هو الاصل ذكر في الاصل ان البينة بينة الابنة رجل ادعى دارا في يد رجل استثنى منه بيتا معينا وقال الا هذا البيت واقام البينة فشهد شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي يسال المدعي ان وقى فقال كانت الدار كلها لي بعت منه هذا البيت جازت بينته ويقضي له بالدار غير البيت وان قال لم يكن لي في هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجب القاضي بشيء وكذا اذا ادعى القاضي شهد الشهود بالعين وفيه اشارة الى انه اذا وقف صح وقفه ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس اربعة ادعوا دارا في يد رجل وذكروا ان هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على ان الواحد لم يكن ابن الميت بل كان ابنا لبنت الميت ثم اقاموا شهودا ان الاربعة بطلت بينتهم فلان البينتين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا ان الاربعة ادعوا الدار على ما ذكرنا وذكروا انها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم

لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم سمع دعواه وقبل بينتهم ولو ادعى رجل دارا في يد رجل انها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواه واقام البينة على ما ادعى فتح ظهر للميت امراة باقرار قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله لا يقضي القاضي بتلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم ولو ان الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولامراته هذه على فرائض الله تعالى واقام اولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعي لانه ادعى الكل واقامة البعض تصح دعواه ولا تقبل شهادة الفريق الاول لانه كذبهم فيما شهدوا له اولا وتكذيب الشاهد فيما شهد له يفسق وان اقام شهودا اخرين غيرا لاولين على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم فلو ان المدعا عليه اقام البينة بعد ذلك ان المدعي كان اقر في حياته وصحته لا حق له في هذه الدار جازت شهادتهم وانتفت خصومة المدعي رجل في يديه جارية ادعى رجل ان فلانا الغايب كان شريكي شركة عنان في الف بيننا وان الغايب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغايب فقال الذي في يديه الجارية انا اعلم ان فلانا الغايب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين الغايب فنصفها لك ونصفها لفلان الغايب الا ان فلانا الغايب امرني ان اذهب بالجارية الى بغداد وابيعها ثم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله ليس للمدعي ان يمنعه من ان يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغايب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له ان يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها رجل قال لغيره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي بل هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم تقبل بينته رجل اشترى عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فاقام البايع بينة على امر المستحق امره بالبيع فباعه بامره قال في الزيادات ان كان المشتري رجع على البايع بعين الثمن الذي نقده واسترداه وكان البايع استهلك

قال على ان فلان الغايب اشتريت هذه الجارية